

المبحث الثاني : النظام القانوني الأمريكي :

إن النظام القانوني الأمريكي من أكثر الأنظمة تعقيدا وصعوبة ، لأن الدستور له مكانه خاصة في هذا النظام فهو يحكم الدولة الفيدرالية والولايات المشكلة لها ، كما أن هذه الأخيرة لها كامل الحرية في سن القوانين مما يعني أن النظام القانوني الأمريكي يتشكل من أكثر من تنظيم قانوني.

المطلب الأول : تشكل النظام القانوني الأمريكي : لا بد أن نتعرض إلى دراسة الدستور الأمريكي و الذي له أهميه بالغة في النظام القانون الأمريكي مختلف عن قيمة وأهميه الدستور في الدول البسيطة ، كما أن تشكله مختلف عن تشكل القانون الخاص الأمريكي.

الفرع القانون الأساسي(الدستور الأمريكي) :

يعد دستور الولايات المتحدة أقدم دستور في العالم مازال نافذا ، حيث تم إعتماده سنة 1787 ، ولم يتعرض إلا لتعديلات محدودة وبسيطة .

ويعود تاريخ الدستور الأمريكي إلى الحقبة الاستعمارية البريطانية لأمريكا والتي بدأت سنة 1607 لتنتهي بتحالف 13 مستعمره لتعلن إستقلالها سنة 1776 م ، ثم إندلعت بعد ذلك حرب طويلة ضد الجيش البريطاني وباقي الولايات المتحالفة معه وإنتهت بالاستقلال وإمضاء اتفاقية السلام في باريس سنة 1783 .

حيث بمجرد إعلان هذه الولايات الإستقلال تبنت دساتيرا كدول مستقلة ، وبعد الإستقلال إنهار التحالف الموجود بين تلك الولايات ، حيث لم يكن هناك داع ودافع لإستمرار تحالفها فلم تكن هناك مصالح كبيرة وظاهرة تجمعها ، في حين هناك العديد من العوامل التي تفرقها مثل تنوع وإختلاف سكانها العادات والتقاليد غير المتشابهة ، الحدود المتباعدة وتنافسها التجاري ، غير أن مجموعه قليلة من الأمريكيين ثاقبي النظر وعت بضرورة وأهمية الإتحاد للولايات وإجتهدت لإدامته وإنجاحه ، وقد وفقت هذه المجموعة بعد محاولات عديدة في إعداد دستور فيدرالي تم التصويت عليه في مؤتمر جامع " الكونغرس " في مدينة فيلادلفيا ، دخل حيز النفاذ سنه 1789.

ينظم الدستور الفيدرالي عمل المؤسسات الفيدرالية ، كما ينظم علاقة الاتحاد بالولايات المشكلة له.

و تجدر الإشارة أن كل ولاية تملك مجلسا تشريعيًا ، و رئيس الهيئة التنفيذية المحلية (حاكم الولاية) ، و يوج على المستوى الوطني (الإتحادي) سلطة تشريعية متمثلة في " الكونغرس " المشكل من غرفتين غرفة الممثلين المنتخبين من كل ولاية وعددهم بحسب سكان الولاية ، غرفة الشيوخ (السيناتور) مشكلة من

ممثلين إثنين لكل ولاية مهما كان عدد سكانها ، و سلطة تنفيذية متمثلة في الرئيس ، و نظام قضائي ينتهي بمحكمة عليا فيدرالية.

الفرع الثاني : القانون الأمريكي :

أولا : نقل القانون الإنجليزي :

كان لهجرة الإنجليز في بداية القرن 17 م إلى أمريكا باعتبارها أراضي جديدة تم إكتشافها حديثا تأثير كبير في تشكل جزء مهم من القانون الأمريكي وهو " الكومن لو " الأمريكي.

حيث نقل الإنجليز قانونهم وكانوا يطبقونه خاصة في المناطق التي لا يطبق فيها أي قانون أوروبي آخر مع مراعاة الإقامة الجديدة غير أن التطبيق الأول للقانون الإنجليزي صادفته العديد من المعوقات منها :

1. دخول المهاجرين الإنجليز في صراع من أجل البقاء مع المجاعة والأمراض الفتاكة وضد قبائل الهنود الحمر ، حيث لم تكن الأجواء ملائمة لتطبيق قواعد " الكومن لو " والموجه للقانونيين من أجل فهمه وتطبيقه.

2. لم يكن هناك قضاة متخصصون ولا مراجع قانونية لازمة.

3. تحسنت الأوضاع بعد ذلك وأصبحت المشاكل القانونية تطرح بشكل مختلف عن ما هو عليه الأمر في إنجلترا ، حيث أنه في إنجلترا كانت الأراضي خاضعة للنظام الإقطاعي و الذي يجعل من الحقوق المتعلقة بالعقار مرتبة بشكل سلمي تدريجي ، في حين في أمريكا كانت الوضعية مختلفة إلى حد التعارض فالأراضي كانت مهملة وواسعة إلى حد لا يعرف أين ينتهي.

4. بعض المستعمرات الأمريكية أنشئت من طرف الهولنديين أو السويديين أو الإسبان أو الفرنسيين حيث كان نقل القانون الإنجليزي لمثل هذه المستعمرات يصطدم بنظام قانوني آخر يجبره على التعايش معه . إضافة إلى ذلك أن بعض المستعمرات كان يحكمها رجال دين مسيحيين يتمسكون بتطبيق تعاليم الكنيسة والقانون الطبيعي مستبعدين بذلك القانون الإنجليزي.

1. أغلب المستعمرات كان لها جهاز تشريعي مما وسع من الاختلافات بين هذه المستعمرات في تفسير القانون الإنجليزي ، حيث أصبح فيما بعد لكل مستعمرة "كومن لو " خاص بها متكيف مع ظروفها مصدره القانون الإنجليزي و السوابق القضائية الإنجليزية.

ثانيا : تبني القانون الإنجليزي :

في سنة 1776 م قامت الثورة الأمريكية ضد الوجود البريطاني بتحالف 13 مستعمرة و أعلنت إستقلالها و بدأت الكراهية ضد القانون الإنجليزي تنتشر في كافة المستعمرات ، و قد تجسدت الكراهية بمجرد تشكيل تلك الولايات للإتحاد الفيدرالي الأمريكي ، حيث وصل الحد ببعض الولايات إلى إستبعاد " الكومن لو " كلية من محاكمها و إستبداله بقواعد التحكيم.

و ما زاد في هذا النفور ، تخلي فرنسا عن ولاية لويزيانا و إنضمامها سنة 1803 إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان القانون المطبق فيها هو القانون اللاتيني ، حيث وقع صراع كبير بين سكان الولاية و الحكومة الفيدرالية ، حيث تمسك السكان بقانونهم بينما أرادت الحكومة فرض " الكومن لو " ، و في الأخير خضعت الحكومة لرغبة سكان الولاية و ذلك بأن سمحت للهيئات المحلية للولاية إصدار تقنين مدني سنة 1808 و الذي كان متأثرا بشكل كبير بالقانون الفرنسي .

و أما باقي الولايات فقد بدأ الشعور بالكراهية و النفور من الكومن لو يتلاشى شيئا فشيئا ، حيث ظهرت حركة واسعة لا ترفض " الكومن لو " بل تتبناه بشرط تدوينه ، حيث قامت حملة من أجل تدوين قوانين ولاية نيويورك إستمرت مدة 50 عاما ، أثمرت هذه الحملة إصدار تقنين للإجراءات المدنية سنة 1848 و الذي تبنته 25 ولاية أمريكية أخرى. و في سنة 1881 تم إعداد تقنين عقوبات ، و في نفس السنة تم اعتماد تقنين إجراءات جزائية.

الفرع الثالث : التشريع : مع مرور الزمن أصبح للتشريع مكانة بالغة الأهمية في النظام القانوني الأمريكي فقد قامت الولايات المشكلة للإتحاد الفيدرالي مع نهاية القرن 19 م بإصدار تشريعات متنوعة في مختلف المجالات ، و كذلك الأمر بالنسبة للتشريع الفيدرالي الذي أنشأ أجهزة فيدرالية شبه تشريعية و إدارية و حتى قضائية زودها بصلاحيات إصدار تنظيمات و عقوبات مثل اللجنة الفيدرالية للتجارة بين الولايات.

كما إجتهدت الولايات في توحيد قوانينها لا سيما في مجال التجارة حيث نتج عن ذلك اعتماد تقنين تجاري موحد في كل الولايات باستثناء ولاية لويزيانا.